

6 March 2012

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

---

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين والحادية والخمسين بعد الألف  
المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٦ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد هشام بدر ..... (مصر)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة المائتين والحادية والخمسين بعد الألف، وأول وفد على قائمتي هو.

(تكلم بالعربية)

أود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير للسفير الجزائري، إدريس الجزائري، عن خالص تقديري لجهوده واعترازي بالعمل معه خلال السنوات الأربع الماضية في كافة المحافل الأمامية في جنيف. أما في مؤتمر نزع السلاح، فأود الإشادة بأن السفير الجزائري استطاع عام ٢٠٠٩، خلال جهده الحثيث، وإخلاصه وحكمته، التوصل إلى توافق للآراء غاب عن المؤتمر لسنوات طويلة. وإنني أدرك الآن، من خلال رئاستي للمؤتمر، مدى صعوبة هذه المهمة. وبالتالي، فشكر خاص وتقدير للسفير إدريس الجزائري على هذه المهمة الصعبة وعلى جهوده. وأود أن أعبر عن تقديري له وتمنياتي بخالص التوفيق في مهامه المستقبلية التي ستستعين دون شك بخبرات سيادته الطويلة.

## الجزائر

شكراً السيد الرئيس، شكراً على هذه الكلمات الطيبة. وأنا بدوري أقول بأنه يطيب لي في البداية أن أعرب عن السعادة التي تغمرني وأنا أرى ممثل مصر أول بلد عربي يعتلي رئاسة المؤتمر بعد الجزائر سنة ٢٠٠٩.

إنكم تتحملون هذه المسؤولية بكل كفاءة وبالمهارة التي نعرفها عنكم ونحن الآن في سياق دقيق وصعب بالنسبة للمؤتمر وكذا بالنسبة لآلية نزع السلاح المتعدد الأطراف برمتها وهذا يستدعي منا جميعاً إحاطتكم بكل الدعم والمساندة اللذين تحتاجونهما لتمكين المؤتمر من أداء الوظيفة المنوطة به. بعد سبع سنوات من العمل، إن مهمتي كما أشرت إلى ذلك كممثل دائم للجزائر في مؤتمر نزع السلاح تشارف على نهايتها وأود بهذه المناسبة أو أشاطركم تقييمي والاستنتاجات التي استخلصتها من تجربتي خلال هذه الفترة. إن الجزائر كانت رغماً عنها مسرحاً لتجارب نووية فرنسية لا تزال آثارها الوخيمة على الأشخاص وعلى البيئة باقية إلى يومنا هذا لذلك كان من الطبيعي أن تسعى لإلغاء كل أسلحة الفناء وأولها السلاح النووي وكان للجزائر دوماً موعداً مع محطات محورية في تاريخ نزع السلاح النووي فقد كانت أول دولة تترأس في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ أشغال لجنة نزع السلاح التي تحولت سنة ١٩٨٤ إلى مؤتمر نزع السلاح وذلك في شخص فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي كان آنذاك وزيراً للخارجية الجزائرية. كما أن فتوى محكمة العدل الدولية لتموز/يوليه ١٩٩٦ الخاصة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها والتي أقرت بأن هناك التزاماً قائماً لإتمام نزع السلاح النووي تم إصدارها تحت رئاسة السيد محمد بجاوي مسؤول جزائري بارز وكان رئيساً لهذه المحكمة. كما أن الجزائر ترأست أيضاً مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي لسنة ٢٠٠٠ الذي تمخضت عنه الخطوات الـ ١٣ العملية لنزع السلاح النووي. وفي مؤتمر نزع السلاح كان وفد بلادي ضمن المشاركين في مقترح السفراء الخمسة

حول برنامج العمل لسنة ٢٠٠٢. إن هذه الإسهامات وضعت على كاهلي تحديات وطموحات للاستمرار على نفس المنوال وقد أثرت مجهوداتي بدعمكم القيم جميعاً في موافاة المؤتمر بمقترح حول برنامج العمل الذي اعتمدناه بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩ تحت رقم CD/1864. ورغم هذا الاتفاق التاريخي فقد تراجعنا فيما بعد إلى الخلف ولم نستطع، حتى الساعة، أن نجد حلاً بديلاً يمكننا من تجاوز الانسداد. وفي هذا الجو العقيم عادت من جديد الخلافات حول الأولويات الواجب أخذها بعين الاعتبار في برنامج العمل والأمر يتعلق بالخصوص بدرجة الاهتمام الواجب إعطاؤها للمسائل الأربع الرئيسية التي هي كما تعلمون نزع السلاح النووي، وحظر إنتاج المواد الانشطارية، والوقاية من سباق نحو التسليح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. وأشار في هذا الصدد، على سبيل الذكر لا الحصر، إلى مسألة نزع السلاح النووي. فبالنسبة للأغلبية المطلقة لأعضاء المؤتمر، الأولوية الأساسية هي العمل على إزالة السلاح النووي. وتشكل معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية جزءاً لا يتجزأ من هذا المسار. إن حجم مخزون البلوتونيوم حسب تقرير ٢٠١١ للفريق الدولي للمواد الانشطارية يصل إلى ٤٥٠ طناً واليورانيوم العالي التخصيب يصل إلى ٤٤٠ طناً. أمام هذا الكم الهائل من هذه المواد الفتاكة فإن أي اتفاقية دولية في هذا الصدد لا تعالج مسألة تمس المخزونات ستكون محدودة الفائدة. لا أحد ينكر أن هناك تطورات إيجابية نوعاً ما حدثت في السنوات الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي. فقد سجلنا بارتياح تحولاً في الخطاب السياسي وعودة نزع السلاح النووي إلى الواجهة، وكان من ثمرة ذلك دخول معاهدة ستارت حيز التنفيذ واعتماد خطة العمل من طرف مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في سنة ٢٠١٠. للأسف تبقى هذه الخطوات محدودة الأثر وهي تشكل مجهوداً سياسياً ودبلوماسياً تنتظر تجسيده على أرض الواقع إذ إن التعهدات لصالح نزع السلاح النووي مشوهة بما يسمى بسياسات الردع النووي، تلك السياسات التي تُلغي في الأفق المنظور أي إمكانية لإزالة هذه الأسلحة تماماً. فمختلف المراجعات للعقائد العسكرية للدول الحائزة على السلاح النووي تثبت من جديد سياسات الردع النووي الموروثة عن الحرب الباردة. وما زالت هذه الدول تعمل على تحديث ترسانتها النووية للمحافظة على ما تسميه قدرة الردع النووي. والهدف المعلن هو الدفاع عن سيادة هذه الدول وحماية مصالحها الحيوية. أو ليس للدول غير الحائزة على السلاح النووي أيضاً سيادة ومصالح حيوية تدافع عنها؟ من واجب كل دولة ردع أي تهديد أو اعتداء خارجي. بموجب حق الدفاع عن النفس المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، لكن ذلك لا يعطي الحق بتاتا لأي كان للاستمرار في احتكار السلاح النووي. إن هذا من شأنه أن يقوّض منظومة عدم الانتشار، فهو قد يشجع دولاً أخرى على أن تحذو حذو الدول النووية اعتماداً على نفس المنطق. إن حجة الردع النووي من قبل الدول الحائزة على هذا السلاح تؤدي إلى ترتيب سيادة الدول على درجات متفاوتة وهذا يتنافى وميثاق الأمم المتحدة وروح معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لا سيما مادتها السادسة وهو أمر غير مقبول لا سياسياً ولا قانونياً ولا أخلاقياً.

السيد الرئيس، وإهم من يعتقد أن الخطر النووي قد نقص فلا يوجد أي مؤشر يجعلنا نتوقع ذلك. إن الإحصاء العددي يُقر بوجود ٩ دول تحوز ذلك السلاح سواء كانت منصوبة في إطار معاهدة حظر الانتشار أم لا. ولكن الحقيقة هي أن هناك حوالي ٦٠ في المائة من سكان المعمورة يعتمدون على هذا السلاح في أمنهم بصفة مباشرة أو تحت غطاء المظلة النووية، ولكم أن تتصوروا هول الكارثة في حالة نشوب نزاع باستعمال هذا السلاح بصفة إرادية أو عن طريق الخطأ.

السيد الرئيس، إن القضاء على التهديد النووي يقتضي مقارنة شاملة ومنسجمة تتمتع بمساندة الجميع ويكون هدفها الوصول إلى إخلاء العالم من السلاح النووي وفق جدول زمني محدد. فالحلول الجزئية دون استراتيجية واضحة لم تعد تفي بالغرض المطلوب لأن مثل هذه التدابير التي اتخذت حتى الساعة لم تحقق الوثبة النوعية المطلوبة. وللأسف الهوة ما زالت واسعة بين الواقع الحالي ومتطلبات نزع السلاح النووي. في هذا السياق فإن الدول الحائزة على السلاح النووي مدعوة للوفاء بالتعهدات التي قطعتها لا سيما الالتزام القاطع بإزالة ترساناتها النووية. إن أول اجتماع تحضيرى لمؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي لسنة ٢٠١٥ سيلتئم بعد أسابيع قليلة في فيينا. نأمل أن يؤدي هذا المسار إلى نتائج ملموسة تجسد عزم الدول النووية على تقليص دور السلاح النووي في سياساتها العسكرية بما يفرضه إلى إزالته تماماً. إن فعالية هذه المعاهدة وتحقيق أهدافها يتوقفان على علانيتهما. في هذا السياق، فإن إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي يكتسي أهمية بالغة. إن بقاء طرف واحد في المنطقة خارج المعاهدة والذي يملك ترسانة نووية هو مصدر توتر لما يسببه من اختلال في التوازن في القوى بالمنطقة. إن استمرار هذا الوضع سيخلق جدلية قد تشجع على الانتشار النووي لاستعادة التوازن الاستراتيجي الإقليمي. إنما الحل المعقول الوحيد يكمن في استئصال السلاح النووي الموجود في المنطقة والعمل بحزم لمنع أي انتشار له في المستقبل. ونحن نتوفر على الإطار الملائم لتحقيق ذلك، إن الأمر يتعلق بالقرار الذي اعتمدناه في مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار النووي لسنة ١٩٩٥ المتعلق بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي ومن كل أسلحة الدمار الشامل، فلنعمل على تطبيقه إذا ما أردنا أن نقضي نهائياً على الانتشار النووي بالمنطقة.

السيد الرئيس، في سياق التحديات المتصاعدة المهددة بالاستقرار والسلم في العالم هناك طلب مُلح ومناشدة من المجموعة الدولية كي يقوم المؤتمر بوظيفته لكن للأسف فهو لا يزال عاجزاً عن الاستجابة لهذا الطلب وحرى بنا أن نستوقف أنفسنا ونفكر في الحلول المناسبة للخروج من المأزق. إن النقاشات التي دارت خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومشاريع القرارات التي طُرحت للنقاش حول مؤتمر نزع السلاح تبين بوضوح مختلف الخيارات المطروحة. وننوه بالأفكار التي طرحها السيد جومرت توكايف مشكوراً خلال جلسة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ حول مؤتمر رفيع المستوى وتعيين منسقين خاصين لإعادة النظر في أجندة المؤتمر وفي إجراءاته. ولكن لا يبدو لي أن إعادة النقاش حول الأجندة

أو حول الإجراءات التنظيمية أو نقل المفاوضات إلى خارج المؤتمر سوف تحل المشكلة الجوهرية. وكما سبق وأن قلته خلال جلسات سابقة للمؤتمر إن العامل الأساسي الذي يتوقف عليه تقدمنا في الأشغال هو الإرادة السياسية وهو نفس الرأي الذي استقر عليه المجلس الاستشاري للجمعية العامة للأمم المتحدة لترع السلاح في تقريره رقم A/66/125 المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١١. وقد كان جلياً منذ البدايات الأولى للمؤتمر أهمية الإرادة السياسية لتمكين هذا المحفل من أداء مهامه. وفي هذا الصدد، أذكر ما جاء في كلمة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس المؤتمر، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. وأقتبس ما قال:

"لا يمكن للجنة نزع السلاح أن تقوم بدور مهم إلا بمقدار قدرة الدول في أداء الإرادة السياسية التي تشكل كما تشير إلى ذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة العامل الحاسم بوضع تدابير حقيقية لترع السلاح حيز التنفيذ. ويشكل المؤتمر تحدياً المكان الذي ينبغي أن تتجلى وتتجسد فيه هذه الإرادة".

وما زلنا اليوم، بعد مرور ٣٣ سنة، في أمس الحاجة لهذه الإرادة. السيد الرئيس، حسب النظام الداخلي للمؤتمر إن برنامج العمل يُعتمد بتوافق الآراء، لكن من الواجب التذكير بأن هناك قواعد ومرجعيات واضحة هي التي ينبغي أن تحدد سلوكنا هنا. واستذكر في هذا الشأن ذلك النداء القيم الملىء بالدلالات للسفير جون دانكين سلف زميلتنا السيدة السفيرة جوانا أدمسون الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة في كلمة وداعي للمؤتمر للسنة الماضية، فقد أُلح آنذاك على ضرورة الانتقال من دبلوماسية المجموعات والقوى السياسية إلى الدبلوماسية المبنية على المصالح والقيم المشتركة. وفي حقيقة الأمر، يجب أن نذكر أننا لا نطلق من فراغ أو أننا بصدد اختراع مفاهيم جديدة. لقد اتفقنا سويةً من خلال ميثاق الأمم المتحدة على أسس التعايش المشترك حتى نقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ومن أجل ذلك اتفقنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة على مجموعة من الأهداف والمبادئ ومنها احترام سيادة الدول، والامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها، والاستقلال السياسي لأية دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق تقرير المصير. تلك هي القيم والمبادئ التي ينبغي أن نسترشد بها حتى يستطيع المؤتمر استعادة حيويته للحد من الطموحات الأمنية الأحادية واعتماد معايير متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس، نحن نتحمل مسؤولية كبيرة وهي تثبيت مصداقية المؤتمر. وهذا لن يتم إلا باعتماد برنامج عمل يمكنه من مزاوله نشاطه الجوهري. وفي هذا السياق، أجدد قناعتي الراسخة أن المقرر CD/1864 المعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٩، لا يزال يشكل قاعدة منطقية للانطلاق نحو إيجاد مخرج من معضلتنا. لهذا الغرض، نأمل أن تقود مجهوداتكم المباركة، السيد الرئيس، إلى صيغة توافقية حول برنامج عمل تحت رئاستكم. ونشجعكم على مواصلة مشاورتكم لإدخال تعديلات محدودة من شأنها أن تغلب على التحفظات التي منعت من تنفيذ المقرر CD/1864. وإذا ما لم يؤد هذا المسعى إلى النتائج المرجوة فيمكن النظر في المقترح

الذي أشرت إليه في جلسة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ والذي يقضي باعتماد برنامج عمل مبسّط في إطار الجلسات الرسمية العامة للمؤتمر. ويكون عندئذ من المفيد إدراج خلاصة المداولات في هذه القاعة في التقرير السنوي للمؤتمر. ولو تعذر ذلك فيصبح من الضروري الدعوة إلى دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح لمعالجة الأزمة التي تواجه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، ونتمنى أن لا يحصل ذلك في المستقبل، وإنما يوجد حل تحت رئاستكم يا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس، في الأخير، اسمحوا لي أن أقول بأنه خلال المدة التي كان لي فيها عظيم الشرف أن أمثّل الجزائر في المؤتمر، سُدّتْ معرفتي دبلوماسيين بارزين وعلى قدر عالٍ من المهنية. وعلى الرغم من اختلاف الآراء، من حين إلى آخر، فإن النقاشات دارت دوماً في جو من المودة خلافاً لما يحدث في محافل أخرى بجنييف حين تتسم النقاشات في كثير من الأحيان بالتسييس وبالتوتر. وأحيي بالمناسبة ممثلي المجتمع المدني الذين يتابعون أشغالنا من أعلى القاعة مُعربين عن تمسكهم بقضية نزع السلاح والسلام في العالم. وأتمنى أن يفتح المؤتمر أكثر في المستقبل على المنظمات غير الحكومية وأن يسترشد بمساهماتها.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أعرب عن جزيل الشكر لأمانة المؤتمر وعلى رأسها سعادة السيد جومرت توكايف على الدعم القيّم لأشغالنا. ولا أنسى السيدات والسادة المترجمين الذين كانوا جسراً مكنّنا من التواصل والتخاطب على الرغم من الاختلاف في لغتنا. وشكراً على حُسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### الرئيس - مصر

أشكر السيد الأخ السفير إدريس الجزائري على كلمته القيّمة وأود أن أكرّر مرة أخرى شكري وامتناني لكم، لقد مثلتم بلدكم خير تمثيل في جنيف لمدة سبع سنوات، وفي هذا المؤتمر رفعتكم بكل شجاعة وحكمة كل المبادئ. ونتمنى لكم في المستقبل كل التوفيق فيما تسعون إلى تحقيقه. ومرة أخرى شكراً على مبادرته في هذا المؤتمر والتوافق التاريخي الذي نسعى حتى الآن إلى تحقيقه.

#### الرئيس: (تكلم بالعربية)

والآن أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا الموقر، سعادة السفير عبد الصمد مينتي.

**السيد مينتي** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أتشرف بأخذ الكلمة باسم الأعضاء السبعة في ائتلاف البرنامج الجديد، وهي: آيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا.

ونود تهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونشعر بالغبطة لأن نرى أحد أعضاء ائتلافنا، وزميلاً أفريقياً، يترأس أعمال هذه الهيئة. وإننا واثقون من أنكم، بحكمتمكم الراجحة وقيادتكم المقتدرة ومهاراتكم الدبلوماسية، ستتمكنون من توجيه دفعة أعمالنا نحو

إيجاد حل يمكن أن يُنهي بصورة نهائية المأزق القائم منذ أمد طويل الذي حال دون أن تفي هذه الهيئة بولايتها بوصفها المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح.

وإئتلاف البرنامج الجديد، كما تدركون ذلك، هو تجمع عبر إقليمي أنشئ في عام ١٩٩٨ لرفع لواء قضية نزع السلاح النووي. وقد ظل يعمل دون هوادة على مدى الأربعة عشر عاماً الأخيرة من أجل تعزيز التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي المتعهد بها بموجب 'معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية'.

وقد ظللنا نؤكد لفترة طويلة أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية هما مسألتان لا تنقسم إحداهما عن الأخرى ولذلك يلزم تحقيق تقدم على كلا الجبهتين. وكان هذا الاقتناع هو الذي أدى إلى تشكيل ائتلافنا هذا بالنظر إلى عدم تحقيق تقدم بشأن نزع السلاح النووي في أعقاب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥.

ومؤتمر نزع السلاح هو أداة رئيسية يمكن عن طريقها تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. ولذلك فإننا نشارك في القلق الذي جرى الإعراب عنه، ليس فقط في هذه القاعة بل أيضاً على امتداد المجتمع الدولي، من أن المؤتمر لم يتمكن من القيام بعمل أساسي طوال فترة الأربعة عشر عاماً الأخيرة. وتبعاً لذلك، فإن ائتلاف البرنامج الجديد يؤيد تماماً المبادرة التي اتخذتها رئاسة المؤتمر تحت قيادتكم والجهود التي بذلتها من أجل اعتماد برنامج عمل يمكن أن يمهّد الطريق أمام بدء المفاوضات في هذا الشأن. وإننا، كائتلاف، نعتقد أن برنامج العمل هذا ينبغي أن يشمل إنشاء هيئة فرعية تتناول مسألة نزع السلاح النووي.

وإئتلاف البرنامج الجديد ملتزم بالقيام بالجهود واتخاذ الإجراءات المتفق عليها في المؤتمرات المتتالية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية بهدف التوصل إلى إطار شامل من الصكوك التي يعزّز بعضها بعضاً من أجل تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ على هذا الهدف. وإننا ندعم في هذا الصدد عملية بدء مفاوضات بشأن عقد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى - وهي معاهدة يُنتظر أن تفيد في تحقيق الهدفين المتمثلين في: نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نعيد التأكيد على أن القضاء التام على الأسلحة النووية، والالتزام القاضي بعدم إنتاجها أبداً مرة أخرى، هو الضمانة المطلقة الوحيدة من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وإلى أن تتم إزالة هذه الأسلحة، فإن ائتلاف البرنامج الجديد يؤكد على المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية في تلقي ضمانات أمنية لا لبس فيها وملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية، الأمر الذي يمكن أن يعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وما زلنا مقتنعين بأنه ينبغي عدم تأجيل القيام بأعمال تحضيرية تتسم بالتصميم والاستعجال من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية لأننا لو انتظرنا الغد ربما يكون الوقت قد تأخر أكثر مما ينبغي. ويعتقد ائتلاف البرنامج الجديد أنه لا مندوحة عن قيام جميع الجهات صاحبة المصلحة بمضاعفة جهودها وبتخاذ خطوات عاجلة من أجل تنفيذ التزاماتها في هذا الصدد. ويشجع الائتلاف جميع الدول على العمل معاً بغية التغلب على العقبات القائمة داخل الآلية الدولية لنزع السلاح، بما في ذلك العقبات القائمة في هذا المؤتمر، التي تعرقل الجهود الرامية إلى دفع قضية نزع السلاح النووي إلى الأمام في سياق متعدد الأطراف. وختاماً، فإنني أرجو يا سيدي الرئيس أن تتأكدوا من أن أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد مستعدون لتقديم أتم صور التعاون والدعم لكم في الاضطلاع بولايتكم.

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس، وأنا ألقى هذا الكلمة، أن أتحدث بصفتي الوطنية لكي أودع السفير إدريس الجزائري من الجزائر ولتهنئته على البيان الذي أدلى به. وأود التنويه به وشكره على دوره البناء وجهوده الهائلة أثناء فترة عمله في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك أثناء رئاسة الجزائر لهذا المؤتمر في عام ٢٠٠٩.

رغم أنكم تتركون منصبكم أيها السفير دون أن تتاح لكم فرصة رؤية هذه الهيئة تستأنف أعمالها الموضوعية، فإن تركتكم ستستمر في إلهامنا بما يدفعنا إلى العمل دون هوادة من أجل تحقيق تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وإيجاد عالم أكثر تمتعاً بالأمن والسلام.

وبوصفكم زميلاً أفريقياً، فإنني أود أن أشكركم على صداقتكم القائمة منذ أمد طويل وأن أتوجه إليكم بأفضل التمنيات في مساعيكم مستقبلاً. وإنه لمبعث سرور خاص لي أن أفعل ذلك في يوم تاريخي بالنسبة إلى أفريقيا نحتفل فيه بالذكرى السنوية الحادية والخمسين لاستقلال غانا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سعادة السفير عبد الصمد ميني، سفير جنوب أفريقيا الموقر، على مداخلته وعلى كلماته الرقيقة جداً الموجهة إلى الرئيس، وأتمنى أن أكون عند مستوى هذه التوقعات.

والآن، أعطي الكلمة للممثل الموقر لجمهورية إيران الإسلامية، السيد محمد حسن داريائي.

**السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم بالغ الشكر يا سيدي الرئيس. وبادئ ذي بدء، أود الإعراب عن تقديري للطريقة التي تتأسسون بها هذه الهيئة المهيبة. وأود أنؤكد لكم كامل دعم وفدي لكم وتعاوني معكم. وأود أيضاً أن أضم صوتي إليكم وإلى سفير جنوب أفريقيا الموقر في توديع السفير إدريس الجزائري وأن أعرب عن بالغ تقديرنا لبيانه القيم الذي أدلى به اليوم، ونحن في حقيقة الأمر قد استفدنا

كثيراً من حكمته في هذه الجلسة وفي أماكن أخرى. ونتوجه إليه بأفضل التمنيات في قابل أيامه في هذا العالم.

السيد الرئيس، بما أن لدي الكلمة الآن فقد أردت الردّ على بعض النقاط التي أثارها ممثلة الولايات المتحدة الموقرة في الجلسة السابقة بشأن بيان وزير خارجيتنا. أولاً، إذا استعرضتم بيان وزير خارجيتنا ستفهمون ببساطة أنه حاول أن يصوغ بصدق مفهوم الأمن المستدام والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي في سبيل تحقيق هذا الهدف السامي.

والنقطة الحيوية الرئيسية في هذا البيان هي الرفض التام لجميع الأسلحة النووية والحاجة إلى التوصل إلى التزام بناء بدرجة أكبر في مجال التفاوض على نزع السلاح، وهو أمر يندرج ضمن ولاية وأعمال هذه الهيئة المهمة.

ولذلك فإن رد الفعل المتسرع من جانب الولايات المتحدة إزاء البيان الإيراني الملتزم والواعد هو بالأحرى أمر يثير الدهشة وخيبة الأمل. ويقوم رد فعل الولايات المتحدة بدرجة مفرطة على افتراضات خاطئة وغير صحيحة وعلى معلومات مختلفة ويعطينا من الأسباب ما يكفي عن حق للاعتقاد بأن البعض لا يتعلمون أبداً من دروس التاريخ ومن تجارب الماضي المريعة. والتمسك المتصلب من جانب الولايات المتحدة بقراءتها الجامدة لبرنامج إيران النووي قد حال دون أن تباشر هذه الأخيرة بصورة بناءة إجراء أي تحليل نزيه ومنصف لبرنامجنا النووي السلمي.

ثانياً، حاول وزير خارجيتنا في بيانه أن يعدد بطريقة مفاهيمية المشاكل الحالية والعويصة التي تواجه الأمن الدولي ووسائل وطرق تسويتها تسوية سلمية بغية ضمان إيجاد عالم لا وجود فيه لأهوال وظلمات الأسلحة النووية عن طريق زيادة توفير الأمن من أجل الجميع. بيد أن الولايات المتحدة قد اختارت رد فعل متسرعاً إزاء بياننا القائم على حسن النية والطبيعة البناءة بالاستناد إلى موقفها الأحادي الرؤية تجاه البرنامج النووي السلمي لدى إيران.

ويبدو أولاً أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة قد ظلت لفترة طويلة أسيرة افتراضات زائفة ومختلفة بشأن إيران. وثانياً، قد يؤدي رد فعلها السلبي إلى توليد الانطباع بأن الولايات المتحدة تقف وراء، وتدعم، جميع هذه المشاكل والتحديات القائمة في العالم، بما في ذلك استمرار وجود الأسلحة النووية وما نشأ عنها من تشعبات مؤذية أدت إلى شل هذه الهيئة.

ثالثاً، من الواضح أن النشاط النووي السلمي الإيراني، الذي وضعته إيران تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى بما يتجاوز الالتزامات الحالية الواقعة على إيران، هو أمر لا صلة له بتناً بتزع السلاح النووي وبولاية هذه الهيئة وغايتها. ونحن نعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها السلطة المختصة ومع ذلك، وعلى عكس البيان الصادر عن

الولايات المتحدة، لا يوجد حتى دليل واحد على تحويل أنشطتنا السلمية إلى برنامج عسكري. وهكذا فإن سفيرة الولايات المتحدة، بإصدارها هذا البيان، إنما تقصد تحويل انتباه هذه الهيئة عن المشكلة الحقيقية التي يواجهها المؤتمر، ألا وهي عدم تحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

رابعاً، إن دورة الوقود وأنشطة التخصيب المشار إليها في بيان سفيرة الولايات المتحدة المؤقّرة غير محظورتين بحال من الأحوال في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى العكس من ذلك تماماً، فإن ذلك حق ثابت لجميع الأعضاء في هذه المعاهدة، نظراً إلى أنه حق منصوص عليه في المعاهدة. وفي هذا الصدد، فإن الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اللذين عُقدتا في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ قد أكدتا من جديد "أن خيارات كل بلد وقراراته في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينبغي احترامها دون المساس بسياساته أو اتفاقات وترتيبات التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وسياساته المتعلقة بدورة الوقود".

خامساً، إن اللجوء إلى مثل هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والتمحيّزة ضد إيران لا يساعد الولايات المتحدة بحال من الأحوال في تجنب مسؤوليتها والتزامها بخصوص نزع السلاح النووي وما تفعله من تكريس مليارات الدولارات لبرنامج للتوسّع الرأسي في ترسانتها النووية، والتعجيل بالاستعدادات للتجارب لكي تتمكن من خفض الوقت اللازم لاستئناف تجاربها النووية تحت سطح الأرض إلى فترة ١٨ شهراً، والإفادة من بحوثها المتعلقة بالرؤوس الحربية النووية والتي تجريها بصورة مشتركة مع دول أخرى حائزة لأسلحة نووية، والتشبث بالاعتماد على سياسة الردع التي عفا عليها الزمن، ومواصلة وزع المثات من منظومات الأسلحة النووية في بلدان أخرى، وتدريب القوات الجوية لهذه البلدان، وبصورة رئيسية دول غير حائزة لأسلحة نووية، على إيصال هذه الأسلحة في إطار تحالفات عسكرية ومظلات نووية، ونقل التكنولوجيا والمواد النووية إلى أطراف في الشرق الأوسط ليست أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعمل منشآتها النووية خارج إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل إيران الموقر على بيانه وأعطي الكلمة لسفيرة المملكة المتحدة المؤقّرة، السفيرة 'جو آدامسون'.

**السيدة آدامسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية):** السيد الرئيس، إنني آخذ الكلمة ببساطة لكي أوجه أحر آيات التهنية إلى السفير إدريس الجزائري ولكي أشكره على ذكر المملكة المتحدة في خطابه. وسجله في رحاب هذا المؤتمر يعرض نفسه بنفسه. وعندما جئت إلى هنا لأول مرة، أشار زملائي إلى السفير إدريس الجزائري بوصفه أسد مؤتمر نزع السلاح، وقد رأيت ذلك بنفسي. ولكنني أعتقد أن التزام الجزائر قد برهن عليه أيضاً في الآونة الأخيرة في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة

البيولوجية والتكسينية الذي عُقد مؤخراً حيث نهضت أنت وفريقك وبلدك لتحمل المسؤولية وتولي رئاسة المؤتمر المذكور في هذا العام البالغ الأهمية الذي لدينا فيه قاعدة بنيانها في كانون الأول/ديسمبر من أجل القيام بعمل جديد وأود أن أشكركم شخصياً ولكن أيضاً فريقكم، على الالتزام الذي أبديتموه في القيام بذلك، وهو ما يبرهن على استعدادكم لبذل قصارى جهودكم في جنيف لعمل الأشياء التي تدعمونها وفي استثمار طاقتكم الشخصية.

ولذلك فإننا سنفتقدكم. ونتوجه إليكم بأفضل التمنيات ونشكركم بالغ الشكر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة المملكة المتحدة المؤقتة، جو آدامسون، على بيانها وأعطى الكلمة لسفيرة الولايات المتحدة المؤقتة، السفيرة لورا كينيدي.

**السفيرة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم سيدي الرئيس. لقد طلبت الكلمة أيضاً لأنني أردت توجيه تحية خاصة إلى السفير إدريس الجزائري وإن كان يجب علي القول بأنني لم أكن مستعدة، وخاصة بالتأكيد بعد أن استمعت إلى ما قيل. دعوني أقول: أسد نزع السلاح النووي، السفير مينتي، أشعر كثيراً بالافتقار إلى الكلمات المناسبة. مرة أخرى، أعتقد أن كلمة أسد مناسبة تماماً. سيظل السفير إدريس الجزائري معروفاً دائماً برئاسته الرائعة، وبما حققه من إنجاز في إعداد الوثيقة CD/1864. وإنني أجد أيضاً قدراته في شتى المجالات التي يتولاها باقتدار هنا في جنيف حيث نعرف أنه يمثل بلده في المسائل المتعلقة بالأمن النووي، إلى جانب المسائل الأخرى غير المتعلقة بنزع السلاح. وقد تولى دوراً قيادياً في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد عمل، في جميع الأشياء التي تولاها، كفائد حكيم وكناشط وكأحد العاملين الدوليين الملتزمين. ولذلك، فإننا سنفتقدكم كثيراً جداً يا سيدي، وأتوجه إليكم بخير التمنيات من أعماق قلبي.

وقد ذكرتُ من قبل المتكلم الآخر الذي استمعنا إليه اليوم، السفير مينتي، وأقول إنه لأمر رائع أن استمعنا بالاستماع إلى بيانين رصينين متتابعين على هذا النحو في مؤتمر نزع السلاح. وقد شدد انتباهي، على سبيل المثال، إشارة السفير مينتي إلى العلاقة التي لا تنفصم بين نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الواقع فإن هذه العلاقة، كما أعتقد، هي التي كانت جزءاً لا يتجزأ من التعليقات التي أدليتُ بها في جلسة عامة سابقة والتي أشار إليها زميلنا من إيران منذ قليل، حيث أردتُ إبراز المقابلة بين المسألتين.

ولن أشقّ الآن على هذه الهيئة بإبداء رد فعل تفصيلي في هذه اللحظة، ولكن دعوني فقط أعلق بإيجاز على الإشارة إلى "الموقف الأحادي الرؤية" للولايات المتحدة. أعتقد أنني قد حاولت أن أتوخى الدقة البالغة في النقاط التي تناولتها في معرض الحديث عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تلك الهيئة الدولية التي تحدث مجلس محافظيها في العديد من المناسبات عن عدم امتثال إيران لالتزاماتها، ولكن من قرارات مجلس الأمن. ولذلك، فمرة أخرى ليس ذلك بموقف أحادي الرؤية من جانب الولايات المتحدة وليس بحال من الأحوال سياسة تخص الولايات المتحدة وحدها دون غيرها. وبطبيعة الحال، فمن حق أي بلد بموجب المعاهدة أن يسعى إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وفي واقع الأمر، فإنني أشعر بالغبطة إذ أُشير إلى أن وزيرة خارجية الولايات المتحدة قد أعلنت عن تعهد الولايات المتحدة، في مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي بدفع مبلغ ٥٠ مليون دولار من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وقد تحدت وزيرة الخارجية باقي المجتمع الدولي للإتيان بمبلغ ٥٠ مليون دولار أخرى. وهذا بطبيعة الحال أمر حيوي ولكن، كما أشرت إلى ذلك من قبل، فإن الحقوق تأتي مصحوبة بمسؤوليات. ومن المهم بصورة حيوية في الوقت الذي نسعى فيه إلى تحقيق نزع السلاح النووي أن نتحلى أيضاً باليقظة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وسأقول مرة أخرى كم أتشرف بخدمة الرئيس أوباما الذي أعتقد أنه لا يسبقه أحد من حيث التعهد ببذل جهوده وجهود حكومته في سبيل تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة الولايات المتحدة المؤثرة، السفيرة لورا كينيدي، على مداخلتها وأعطى الكلمة لممثل نيجيريا المؤقر، السيد سيندوف إيندوني.

**السيد إيندوني (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، لا يعتزم الوفد النيجيري أخذ الكلمة في هذا الوقت بالنظر إلى أننا قد تعهدنا بدراسة النماذج المختلفة التي اقترحها سلفكم وأنتم وآخرون، بمن فيهم الأمين العام للمؤتمر.

بيد أنه لما كنتُ أخذ الكلمة للمرة الأولى في ظل رئاستكم، فأرجو السماح لي بتهنئتك، بوصفكم عضواً زميلاً في مجموعة الـ ٢١ وبوصفكم أفريقياً، على تولي مهمة رئاسة هذه الهيئة المهيبة، وهي مهمة شديدة الوطأة. وبإمكانكم الاعتماد على دعم وفدي لكم فيما تقومون به من جهود شتى.

وقد أخذتُ الكلمة لكي أعرب فقط عن خالص تقدير وفدي وامتنانه لرجل دبلوماسي بامتياز يتمثل في شخص السفير إدريس الجزائري. فهو كسفير، لم يكن قط بعيداً كثيراً عن الدبلوماسيين الشباب مثلي، وكان لديه دائماً الاستعداد للإرشاد والتوجيه وإسداء النصيحة. كذلك فإنه، كسفير، لم يفرق قط بين كبار الدبلوماسيين ومبتدئهم في الدعوات الموجهة منه، سواء في التجمعات الرسمية أو غير الرسمية. فهو دبلوماسي بامتياز، كما ذكرت من قبل. وكان لإخلاصه لأعمال المؤتمر ولمعرفته العميقة بتأثير إيجابي على الزملاء المؤقرين الموجودين هنا في المؤتمر، بمن فيهم شخصي.

ولذلك أرجو السماح لي بأن أوجه عن طريقكم، يا سيدي الرئيس، تحية وداع إلى السفير إدريس الجزائري وأن أهنته، كما فعل سفير جنوب أفريقيا، على قضائه مدة خدمة ناجحة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل نيجيريا المؤقر على مداخلته وعلى كلماته الرقيقة جداً الموجهة إلى الرئيس. هل أرى أي وفد آخر يريد أخذ الكلمة في هذه اللحظة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. ستُعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ٨ آذار/مارس، الساعة ٩/٣٠. وفي ذلك الوقت، ستحدث في المؤتمر ممثلة للرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.

---